



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الملتقى الوطني الأول حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

الفساد الاقتصادي:

أسبابه وأثاره واستراتيجية مكافحته

د. بلال مشعلي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر

bilalmechaali@yahoo.com

د. صالح محرز

جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر

Salah.mahrez@yahoo.com

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد الاداري والاقتصادي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

وعليه، يهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الفساد وتحديد مظاهره المختلفة والتركيز على مختلف الميكانزمات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد الاقتصادي والتعرف على مختلف المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، استراتيجية.

Abstract:

The phenomenon of administrative and economic corruption is one of the serious phenomena faced by countries and their significant impact on the process of construction and economic development, which involve the destruction of the economy and financial and administrative capacity and thus the inability of the state to meet the challenges of reconstruction or reconstruction and building the infrastructure necessary for its growth.

Therefore, this paper aims to identify the concept of corruption and identify its various manifestations and focus on various mechanisms and strategies to combat economic corruption and identify the various international institutions active in the fight against corruption.

تمهيد:

ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى كما تخبرنا كتب التاريخ بذلك، وتختلف ظاهرة الفساد في حجمها ودرجتها من مجتمع لآخر، فبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحاكمة تشجع على بروز ظاهرة الفساد كرد فعل على هذا التسلط في هذا النظام أكثر من غيره.

فاهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حاليا أن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيرا ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذا يلزم أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - التزاما راسخا بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها تعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول اجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد. فالتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإداري والاقتصادي تكمن في كونها لا يمكن استئصالها من الجذور، بل ما يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره. إن الفساد ظاهرة معقدة تنطوي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم اتساق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم وجود مراقبة فعالة. وبالتالي فإن معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبيد الموارد والإمكانات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

ومن أجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب برامج إصلاح شاملة بدعم سياسي قوي واستراتيجية خاصة لتحديد المشكلة وعلاج أسبابها. هذا يتطلب تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية.

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديد المقصود بهذا المفهوم، وبيان أسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة، وطرق مكافحتها، والتقليل من آثارها السلبية، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهة وفق آليات تتناسب وطبيعة كل مجتمع.

أولا، تعريف الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عامة او ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له وانما توجد تعاريف متعددة مما يتطلب النظر الى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف، فلقد تعددت التعاريف التي أطلقت لتوضيح مفهوم الفساد الإداري وقد يعزى سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واختلاف المدارس الفلسفية قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء.

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسي آية ، كما وردت امثال ذلك العدد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والاسراف والرياء والاكتماز ، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا" سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده ، وكل تلك الآيات تنيذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله (فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين) (النمل / 14). كما تعرض القرآن الى مسألة النزاهة والحكم من خلال اقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين . ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد ، وانما وضع حلو"ا" لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له ، فقد عرفه بعضهم بانه :- (اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص) ،¹ وعرفه اخرون بانه :- (اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة)² في حين بعضهم الى تعريفه بانه :- (استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص)³ وعرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر عام 1997 بانه (سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية)⁴

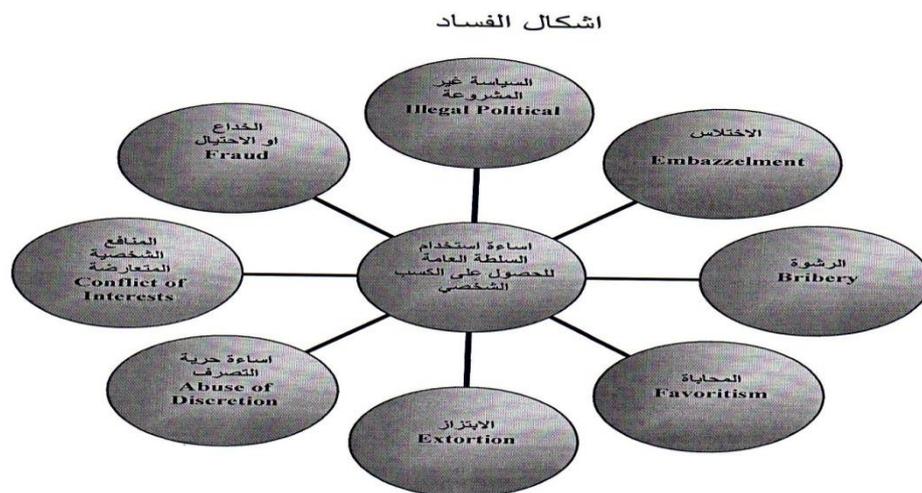
فقصرت تلك التعاريف الفساد على اساءة استعمال (السلطة العامة) فهي تقصر الفساد على القطاع العام ، في حين ان الفساد قد يكون أكثر ظهورا واثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني. لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه :- (اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة)⁵ فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية ، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقریب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة يتعاطف معها .. وخرج تعريف اخر عن صيغ التعاريف المذكورة انفا فعرف الفساد بانه :- (الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض معها)⁶

وعموما فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة ، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية ، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتنوع اثارها ، وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها :

ثانيا ، أشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والمحابة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر . وقد نحتاج الى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لاستعراض أثر بعض اشكال الفساد على التنمية الاقتصادية .

وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي



المصدر : Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CACP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3

يختلف شكل الفساد حسب الجهات التي تقوم به، أو المصالح التي يهدف إلى تحقيقها من يقوم بالفساد، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة حكومية أو أهلية، وقد يكون الهدف من ورائه مصالح مادية أو مصالح سياسية حزبية أو مكاسب اجتماعية.

وقد تتم ممارسة الفساد من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين (فساد صغير Minor Corruption)، وينتشر هذا النوع من الفساد لدى الموظفين الصغار في المؤسسات ويكون بأخذ رشوة عن أية خدمة يقدمونها للمواطنين، وقد يقوم بالفساد كبار الموظفين والمسؤولين (فساد كبير Gross Corruption) بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وقد يمارس الفساد مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويمثل ذلك أخطر أنواع الفساد لأنه اعم واشمل ويسبب الضرر للمجتمع في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والكثير من أنواع الانشطة الفاسدة الاخرى، ولا يشترط في النشاط لكي يعد (فسادا) ان يكون فعلا يجرمه القانون، فمن الافعال ما لا تجرمه القوانين ولكنه يعد فسادا متى ما كان نشاطا يتضمن اساءة في استغلال السلطة الممنوحة لتحقيق مصالح فردية كالرشوة خارج القطاع العام. ونذكر منها:

1- **الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتميرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا

2- **المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

3- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزيف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، او سياسيين نافذين.

4- **غسيل الأموال:** تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الاتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة والفساد، نذكر منها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع المعروفة باتفاقية فيينا 1988 بسويسرا المعلنة سنة 2000، والتي وقع عليها 11 بنك Wolfsberg وتوصيات بازل 1998، ومبادئ من كبريات البنوك العالمية من إرساء إرشادات، بعد حصولها على عدد من الفضائح المالية في بعض البنوك الكبرى⁷

5- **التحيز والمحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبنائهم لاقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات⁸

6- **الابتزاز:** وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.⁹

7- **غياب النزاهة والشفافية** أي الصدق والمساواة والعدالة والوضوح في طرح العطاءات الحكومية " أي المشاريع التي تحتاج الحكومة لتنفيذها لمصلحة البلد مقابل اجر مادي للشركات والمؤسسات القادرة على تنفيذ هذه المشاريع سواء من داخل البلد أو من خارجه" مثل إعطاء عطاء حكومي لشركة لها علاقة بمسؤول معين، أو من أفراد عائلته، أو عدم اتباع الإجراءات والتعليمات القانونية عند طرح العطاء مثل الإعلان في الصحف للجميع أو فتح المجال للمنافسة للجميع.

8- **التهرب الضريبي والمساعدة على التهرب من الضريبة:** والذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة¹⁰

9- **الاختلاس:** وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه " عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحياناً الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرم الإسلام الغلول.¹¹

10- استغلال النفوذ.

11- **هدر المال العام:** كأن يقوم الموظف بإعفاء الشركات أو المواطنين من الضرائب أو الجمارك المستحقة عليهم دون وجه حق، أو إعفائهم من دفع الرسوم التي تفرضها الدولة مقابل الحصول على رخصة لممارسة مهنة معينة، بهدف كسب رضا شخصيات معينة في السلطة الحاكمة، أو من أجل تحقيق مصالح شخصية متبادلة أو مقابل رشاوى، مما يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من إيرادات يتم إنفاقها على خدمات تنفع المواطنين.

12- **توظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له،** اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة

13- الوساطة وتسريب المعلومات.

14- المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة .

ثالثاً، اثار الفساد

حدد كثير من العلماء والباحثين عدة آثار للفساد. فهو يميل الى تركيز الثروة، وليس فقط زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولكن توفير الأثرياء مع وسائل غير مشروعة من المواقف والمصالح لحمايتهم كما يمكن أن تساهم الظروف الاجتماعية في تعزيز أشكال أخرى من الجريمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الإرهاب. كما أن الفساد يمكن العثور عليه في جميع مناحي الحياة. وقد يعيق التنمية الاقتصادية ويحول الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف محددة.

وفي كثير من الأحيان قد يحدث مشاكل في القطاع الخاص، وأثاراً على المجتمع بشكل عام ولهذا يجب أن تشكل الأساس لمحاربة مرتكبي الفساد، كما أنّ هناك تكاليف يتحملها المجتمع، وبالتالي فإنّ الفساد يضر المجتمع والاقتصاد من خلال تحويل الموارد نحو أقل الناس استحقاقاً. ويمكن تخصيص الموارد دون اعتبارات الأولوية. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. أثر الفساد على النواحي الاقتصادية

إن للفساد الإداري والمالي آثار اقتصادية وخيمة فإلى جانب أنه يقوض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية فإنه يتسبب بخسائر للعالم النامي تصل إلى بلايين الدولارات كذلك يؤدي أيضاً وفي الوقت نفسه إلى¹²

- إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة او قصيرة الأجل،
- اهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها،
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة،
- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة

- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد،
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة،
- تقليص معدلات التنمية، والحد من الاستثمارات المباشرة.
- انكماش موارد الدولة وإساءة استخدامها.
- ينتقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.
- يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية.
- ارتفاع كلفة الخدمات بحدود 10% نتيجة التكاليف الإضافية وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تتراوح في العالم الثالث بين 20% إلى 50%.
- يعمل على تراجع مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم إذ بينت الدراسات انه يقلل الموارد الموجهة لأهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها.

2. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية والقيمية

- يسهم الفساد الإداري بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل أزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة، وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية وبالتالي فإنه يؤدي إلى الآثار الآتية كما يراه كل من:¹³
- انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص،
 - التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.
 - إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، إذ يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل.
 - تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام.
 - شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.
 - ينتهك حقوق الإنسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق وحرية الإنسان الأساسية مهددة، ويصبح من غير الممكن التنبؤ بالعقود الاجتماعية.
 - يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيئته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين.

- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد.

3. أثر الفساد على النواحي السياسية

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي آثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يسبب تقويض الشرعية العامة للدولة علاوة على ذلك فإنه يؤدي إلى الآثار الآتية:¹⁴

- إضعاف شرعية نظام الحكم.
- ضعف الاستقرار السياسي وترديه، وهو ما يميز الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها.
- الأثر الخطير في افتقاد عقلانية وفاعلية القرارات السياسية.
- الانكشاف أمام القوى الخارجية.

4. أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية

يعد الجهاز الإداري أول المتأثرين من الفساد الإداري على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة

كما يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفعاليتها داخل الأجهزة الإدارية

وفي ضوء ذلك يتم التجاوز على الهياكل التنظيمية فليس هناك تحديداً للمسؤولية إذ يستهان في تقييم العمل، ويعم التهرب من المسؤولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلالته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي. وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، فضلاً عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين.

رابعاً، استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي

نظراً لخطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي على استدامة التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فإنه يتطلب وضع استراتيجية فعالة لمحاربتها واقتلاع جذورها، تتضافر وتتكامل فيها جميع الجهود وتستخدم وسائل متنوعة (سياسية، قانونية، إدارية، مؤسسية، إعلامية، ...إلخ)، كما تحدد فيها الخطوط الرئيسية التي يمكن السير عليها لاكتشاف بؤر الفساد الاقتصادي والتقليل من فرص حدوثه ومعاقبة مرتكبيه

نظراً لكون أسباب الفساد الاقتصادي متعددة ومتنوعة وتشمل جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، فإنه للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على التنمية المستدامة والحد منها القيام بإصلاحات شاملة وجذرية تشمل كل هذه الجوانب، ومن أجل نجاح هذه الإصلاحات يجب أن تتميز بـ:

- أن تكوف هذه الإصلاحات شاملة وليست جزئية؛
- كذلك يجب أن تكون مستمرة وليست متقطعة؛
- أن تكون مخطط لها ومنظمة بشكل جيد، وخاضعة للرقابة الدورية؛
- يجب أن تراعي هذه الإصلاحات الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

1. الإصلاح السياسي

إن نجاح استراتيجية مكافحة الفساد يستلزم القيام بإصلاح النظام السياسي وترشيده، وتوفير مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة الفعلية، وإلغاء كل المؤسسات والممارسات الشكلية التي لا تعبر عن ديموقراطية فعلية وعن حكم راشد حقيقي، كما تتطلب أيضا توفر الإرادة السياسية الجادة والصادقة لدى المسؤولين السياسيين لمواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه ومعاقبة مرتكبيه

2. تجسيد مبادئ الحكم الرشيد

هناك اجماع على أن نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة والشفافية والمحاسبة هي أكثر النظم خصوبة لانتشار الفساد، حيث يقود إلى فساد الأفراد، ففي هذا النوع من نظم الحكم تغيب المبادئ والشروط التي يجب أن تتوفر في إدارة الدولة والحياة السياسية ومن هذه الشروط:¹⁵

- **المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- **المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
- **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.
- **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

3. الإرادة السياسية

إن مفتاح مكافحة الفساد يتمثل في توفر الإرادة السياسية، والتي تعني إيجاد البيئة السياسية والرغبة الصادقة لدى المسؤولين لمواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه وتصفية الآثار المترتبة عليه، وهذا غير متوفر بالعديد من الدول النامية، مع الإشارة بأن دوائر الفساد تتكامل وتتقاطع مع بعضها البعض لتفشل وتحبط بدورها الإرادة السياسية ذاتها. وحيثما يكون الفساد متأصلاً بالمجتمع، دل ذلك على ضعف الإرادة السياسية، والعكس صحيح إذا كان الفساد هامشياً ولا يتجاوز حقل الممارسات الفردية البسيطة، دل ذلك على أن الإرادة السياسية القوية متوفرة ومؤمنة بضرورة التمسك بالحكم الجيد.

4. الإصلاح الاقتصادي

يرى أنصار هذا التوجه أن الحصول على العائد المادي أو الربح يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للفساد، لذلك فإن التخفيض من نسبة الفساد لا تتم إلا من خلال التقليل من الفرص المتاحة لجني الربح، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة تدخل الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة ورفع الرقابة على الأسعار، وإزالة المعونات وتخفيض التعريفات الجمركية وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة، والتوقع هو أنه بتخفيض حجم القطاع العام والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي تنخفض فرص جني الربح فيقل الفساد.

5. الإصلاح الإداري

إن انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية في الإدارة وغياب مفهوم المساءلة والرقابة وتحمل المسؤولية أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى استفحال وانتشار الفساد على نطاق واسع، مما يقتضي ضرورة العمل على القيام بإصلاحات في المجال الإداري تشمل النقاط التالية:

- العمل على إنشاء آليات للمساءلة، والمتابعة، والرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هياكل مستقلة مثل مدقي الحسابات؛
- الشفافية في التوظيف والعمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛
- إصلاح أنظمة الأجور والحوافز، وجعلها مواكبة للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة لضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للموظفين بوسائل وطرق مشروعة؛
- العمل على محاربة البيروقراطية الإدارية، وتقديم الخدمات الإدارية للمواطن في وقت وأجال معقولة ومحددة من أجل تجنب لجونه للبحث عن طرق ملتوية لقضاء شؤونه في أسرع الأجل كارتشاء الموظفين؛

6. الإصلاح في الميدان الاجتماعي

تعتبر الأوضاع الاجتماعية المتردية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار واسع لمختلف أشكال الفساد الاقتصادي، لذلك يجب العمل على تحسين الوضعية الاجتماعية للفقراء والرفع من مستوى معيشتهم، وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير السكن اللائق والكهرباء والمياه والغاز والعمل على القضاء على مختلف ممارسات الفساد في هذه القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى الحرص على التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وتحقيق التكافؤ في الفرص.

7. تعزيز استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي

تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية والحكم الرشيد، لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقبالية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن، وتلعب دورا حاسما في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله. وذلك ببناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.

8. إصلاح القطاع العام:

الدول التي تتميز بانخفاض مستوى الفساد من خلال إصلاح المؤسسات العامة مثل الخدمة، المدنية والبرلمان، والسلطة القضائية، التي تخلق بدورها أنظمة الرقابة والمساءلة المتشابكة. ونتيجة لاستكمال الجهود لأوسع إصلاح مؤسسي وإصلاح في الوظائف العامة التالية :

- الإدارة المالية: الإدارة المالية الجيدة فقد أثبتت الأنظمة لتكون رادعا فعالا ضد الفساد وتسهيل الكشف والاضطهاد. أنها تسمح الإدارة السليمة للموارد، وتتبع النفقات غير الشرعية وتسهيل مهام المراجعة بواسطة خلق مسارات التدقيق.
- إصلاح الخدمة المدنية:
- وظيفة الضرائب والإيرادات: إدارات الضرائب والجمارك غالبا ما تكون موضع احتيال كبير و يجب أن يكون التركيز الرئيسي للمواطن على استراتيجية مكافحة الفساد. إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال
- وكالات مكافحة الفساد: الوكالات المستقلة وهيئات الرقابة هي مكونات كبيرة من استراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ويجب أن تكون فعالية هذه الهيئات مستقلة عن التلاعب السياسي.
- 9. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.

10. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

11. التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

خامساً، المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد على نطاق عالمي وهي :-

1. منظمة الأمم المتحدة :

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم .

2. البنك الدولي :-

مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضاً بمعايير الشفافية، وأداء الحكومات، والحد من الفساد حيث يضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية . عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنوياً تقريراً مفصلاً عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات استطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.

3. صندوق النقد الدولي :-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

4. منظمة الشفافية الدولية:

هي مؤسسة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعوا " بيتراجيت هدفها هو العمل على مكافحة الفساد، والحد منه خلال وضع التشريعات والإجراءات، يتمثل سلوكها في العلانية والتصريح للبيانات، والأرقام والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والإنفاق الحكومي، من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع معرفة مجريات الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة فروعاً في أكثر من 100 دولة، وتعد " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد " الفرع الوطني لهذه المنظم¹⁶

خاتمة.

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها . تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . واذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاساً "لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير بعض الاسطر التي كتبها كليتجاردي في كتابه (السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد . عبر كليتجاردي عن الفساد بالصيغة التالية :

$$\text{الفساد (ف) = الاحتمار (أ) + حرية التصرف (ح) - المسائلة (م)}$$

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذاً بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائج تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع. وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة. لذلك يبقى الاهتمام الجدي بتحديد أسباب الفساد الاداري والأنواع المنتشرة منه وما ينتج عنها والسيطرة عليها أمرا ضروريا وحتما

المراجع والاحالات:

- ¹ - ياسر خالد بركات الوائلي - الفساد الإداري مفهومه واسبابه - مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية - www.annabaa.org - مجلة النبأ - العدد 80 كانون الثاني - 2006.
- ² - مايكل جونسون - الفساد / نظرة عامة - مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية - موقع يو اس انفو - <http://usinfo.state.gov>
- ³ - جاسم محمد الذهبي - الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية - مقال متاح على الموقع الالكتروني www.berc-iraq.com.
- ⁴ - سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي - كيف واجه الاسلام الفساد الاداري - ص 28.
- ⁵ - منظمة الشفافية الدولية - تقرير الفساد العالمي لعام 2007.
- ⁶ - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد - كتاب الفساد - ط 1 - 2005 - مطابع تكنوبرس - لبنان
- ⁷ - جلال وفاء محمدين، "مكافحة غسيل الأموال"، سلسلة رسائل البنك الصناعي. العدد 74، سبتمبر 2003
- ⁸ - جمال الدين بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 2000. ص 788.
- ⁹ - خالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عمر آل الشيخ: الفساد الإداري، أنماطه، أسبابه، وسبل مكافحته أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، ص 38.
- ¹⁰ - عامر الكبيسي، الفساد الاداري والعملة "تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005 المرجع السابق، ص 35
- ¹¹ - نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص-ص 221، 217.
- ¹² - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة فرحات عباس، سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر سنة 2008، ص 148.
- ¹³ - بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية / العدد 07: 2016
- ¹⁴ - مهدي عطية موحى، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمة
- ¹⁵ - سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2013
- ¹⁶ - هندة غزوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد - من المنظور القانوني -مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، سنة 2016، جامعة سكيكدة.